ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

إستمراراً للجهود التي تقوم بها وزارة المالية لنشر الثقافة المالية ومد جسور التواصل مع المواطنين، فقد قامت الوزارة في شهر سبتمبر الحالي بنشر تقرير موازنة المواطن للعام المالى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ على الموقع الرسمي للوزارة www.mof.gov.eg، ويعد التقرير الإصدار السنوي التاسع، ويتناول أهم ملامح الموازنة العامة للدولة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وأهم بنود الإنفاق والإيرادات، وأهم برامج الحماية الاجتماعية التى يستفيد منها المواطن والبرامج الأخرى التى تؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشته.

حيث جاءت موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتوائم ما بين العمل على تحقيق الاستدامة المالية لخفض عجز الموازنة العامة للدولة والمديونية الحكومية وتحقيق فوائض أولية، وتوفير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، وعلى التوجه من ناحية أخري لتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي، وسيظل دائماً الاهتمام ببناء المواطن المصري أحد الروافد الإصلاحية الهامة التي تتبناها الدولة المصرية، وتحقيقاً لذلك فقد تم زيادة الإستثمارات في قطاعات التعليم والصحة والتنمية البشرية، والتركيز على إحداث التنميةِ الريفيةِ من خلال مبادرة حياة كريمة، وتنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل، حيث تم تخصيص نحو ٥١٪ من الإستثمارات الحكومية في عام ٢٣/٢٢ لبناء المواطن المصرى، وتخصيص نحو ٣١٠ مليار جنيه لقطاع الصحة، ونحو ٤٧٦,٣ مليار جنيه للتعليم الجامعى وقبل الجامعي، و٧٩,٣ مليار جنيه للبحث العلمي، وزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية إلى ٣٥٦ مليار جنيه ومخصصات الأجور إلى نحو ٤٠٠ مليار جنيه.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فتركز الموازنة العامة لعام ٢٣/٢٢ على تنمية القطاعات الثلاثة ذاتِ الأولويّة: الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع العمل على تعميق التصنيع المحلي، وتنميةِ الصناعاتِ الإلكترونيّةِ وتعزيزِ التحول الرقمي، وان تصل نسبة المشروعات الخضراء إلى ٤٠٪ من الاستثمارات العامة، واستهداف زيادة نسب مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة من ٣٠٪ الى ٦٥٪ خلال ٣ سنوات، وإجراء توسعات في زيادة الرقعة الزراعية والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

وقد حققت الموازنة العامة للدولة مؤشرات أداء فعلى جيدة خلال العام المالى الماضى المنتهي في يونيو ٢٠٢٢؛ حيث تم تسجيل أعلى معدل نمو إقتصادي منذ عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقارنة بمتوسط عالمى بلغ ٣,٢٪ للإقتصادات الناشئة، وتراجع معدل البطالة إلى ٧,٢٪ في يونيو ٢٠٢٢ بتوفير ٨٢٦ ألف فرصة عمل، وإنخفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٣٪ في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ الى ٦,١٪ في العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء، والغاز الطبيعى كأهم المحركات للنمو. كما **إستمر الإستهلاك الخاص والعام كأهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٦,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢١/٢٠**. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١، مقابل ٩,٦٪ خلال الربع الثانى عام ٢٠٢٠.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

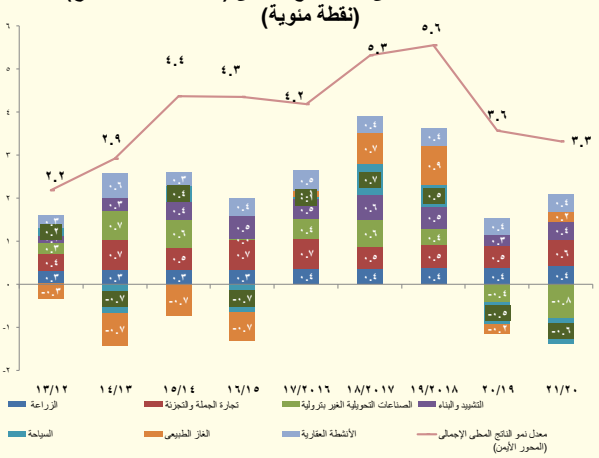

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

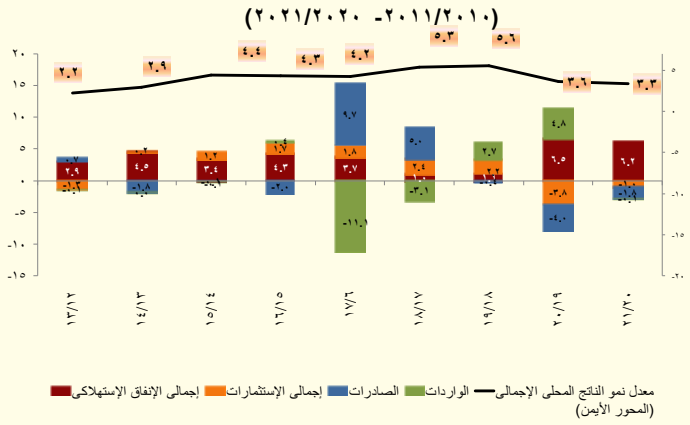

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦,٩٪ خلال **العام المالى ٢١/٢٠** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥,٨ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣,٧٪ خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٤٪ خلال العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٤,٩٪ (مساهماً بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٨٪ (ليساهم بـ٠,٤ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٦,١٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤,٤٪ (ليساهم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٤,٦٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٣,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٦,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع التعليم بـ٤,٧٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٥,٤٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الغاز الطبيعى بمعدل نمو سنو بلغ ٥٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية)،

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٣,١٤ **مليار دولار خلال** شهر أغسطس ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٧,٦ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٥,٥٠٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢٢/٢١، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ٧١,٩ مليار جنيه، ٠,٩١٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٧٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٢,٣٪، والذى فاق الإرتفاع المحقق في المصروفات بنحو ١١,٢٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث أنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، إستطاعات الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ١٠٣٠ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢٢/٢١، لترتفع بنحو ١١٢,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ١٢,٣٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٩,٢٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٠,٨٪.

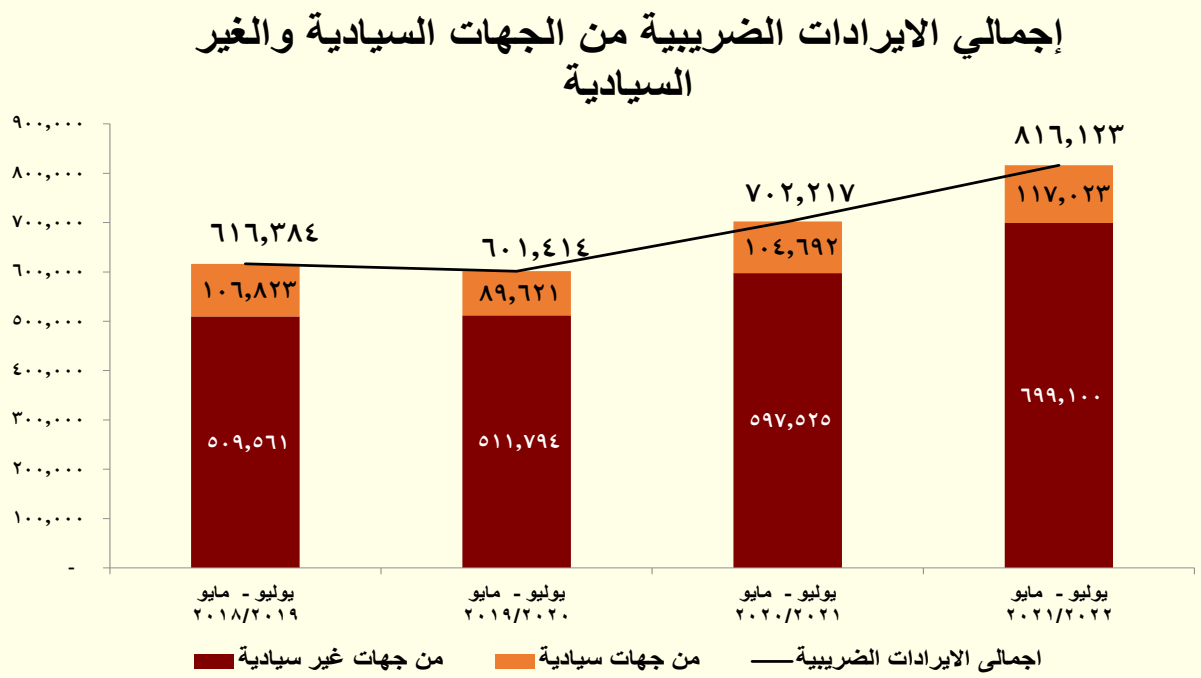

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٨١٦,١ مليار جنيه لترتفع بنحو ١١٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦,٢٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ١٢,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١١,٨٪) لتسجل ١١٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٠٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ١٠٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٧٪) لتسجل ٦٩٩,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٥٩٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٣٢,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٢٪) لتسجل ٣٠٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٨,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٢,٩٪) لتحقق ٧٦,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١٪) لتحقق ٤٦,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٥,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٨,٦٪) لتحقق ٣٤,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخرى بـ١٧,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٢٪) لتحقق ١٣١,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٥٩,٩ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨,٢٪) لتسجل ٣٨٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٢١,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٣,٦٪) لتحقق ١٧٩,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ١٣,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٤,٢٪) لتحقق ٥٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١٥ مليار جنيه بنسبة ١٦,٢٪** لتحقق ١٠٧,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ١,٥مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤,٨٪) لتحقق ١١,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٣٪) لتحقق ٢١,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٣,٧ مليار جنيه لتحقق ١٣,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤٪)** لتحقق ٨٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦٧,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٥,٢ مليار جنية لتحقق نحو ٦٩,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٥,٤ مليار جنيه** (بنسبة ١٦,٦٪) لتحقق ٣٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٠,٨٪ من إجمالى الإيرادات) نحو ٢١٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ١٢,٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٣,٥٪) لتصل الى ٦٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- فى ضوء **إرتفاع الحصيلة من موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة** بـ١٠,٤ مليار جنيه لتحقق ٥٤,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية بـ٧,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ١١,٤٪) لتصل الى نحو ٧٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - فى ضوء إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من العوائد بـ٩,٥ مليار جنيه لتحقق ٥٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المنح لتحقق نحو ٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في ضوء ارتفاع المنح من المنظمات الدولية.**
- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ٧٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١١,٢٪ لتسجل ١٤٧٠,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢٢/٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٣٣,٦ مليار جنيه بنسبة ١١,٥٪ ليحقق ٣٢٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ١٨,٨ مليار جنيه ليحقق ٧٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق على المواد الخام والمنفق على المياه والإنارة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٣٣,٢ مليار جنيه ليحقق ٢٦٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **إرتفاع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ١٣,٤ مليار جنيه لتصل نحو ١١٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
  - ✓ **إرتفع الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعى (متضمن الدعم النقدى لبرنامجى تكافل وكرامة) بنحو ٠,٩ مليار جنيه ليحقق** ١٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **كما إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو ١٢,٧ مليار جنيه ليحقق ٨٣ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بـ٥,٣ مليار جنيه (٢,٨٪) لتحقق ١٩٦,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

- **إرتفع الإنفاق على أهم بنود الحماية الإجتماعية** بنحو ٧٠,١ مليار جنيه بنسبة ١٤,٣٪ ليحقق ٥٦١,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٤٩١,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع الصحة** بنحو ١٨,٥ مليار جنيه بنسبة ٢١,٢٪ ليحقق ١٠٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٨٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع التعليم** بنحو ٢٦ مليار جنيه (بنسبة ١٨,٦٪) ليحقق ١٦٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٣٩,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-مايو 2022/2021

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- مايو	
	2022/21	2021/20
الإيرادات	**1,030,101**	**917,413**
الضرائب	816,123	702,217
المنح	2,736	806
الإيرادات الأخرى	211,242	214,390
المصروفات	**1,470,893**	**1,323,112**
الأجور وتعويضات العاملين	326,504	292,934
شراء السلع والخدمات	79,397	60,639
الفوائد	508,506	463,956
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	264,760	231,553
المصروفات الأخرى	95,479	83,115
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	196,246	190,915
الميزان النقدى	**-440,792**	**-405,698**
صافى حيازة الاصول المالية	**-4,183**	**7,266**
الميزان الكلى	**-436,609**	**-412,964**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**0.91%**	**0.74%**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-5.50%**	**-5.97%**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

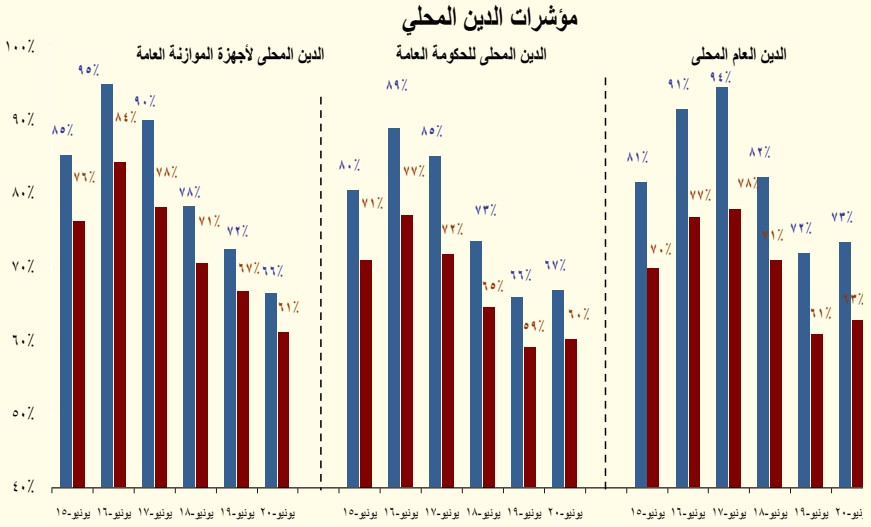

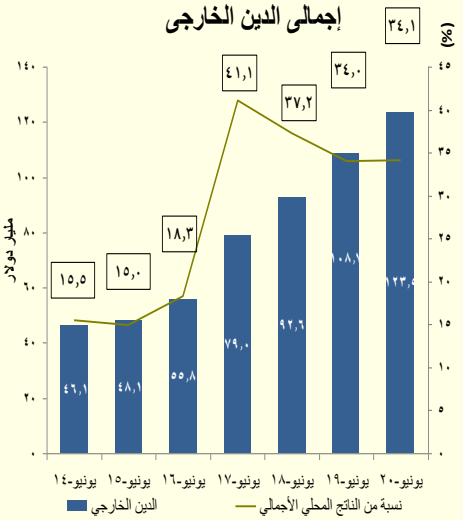

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ١٤,٦٪ خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢، مقارنة بـ١٣,٦٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-أغسطس من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١٤,١٪، مقارنة بـ٥,٦٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ١٦,٧٪ خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢، مقابل نحو ١٥,٦٪ خلال الشهر السابق.

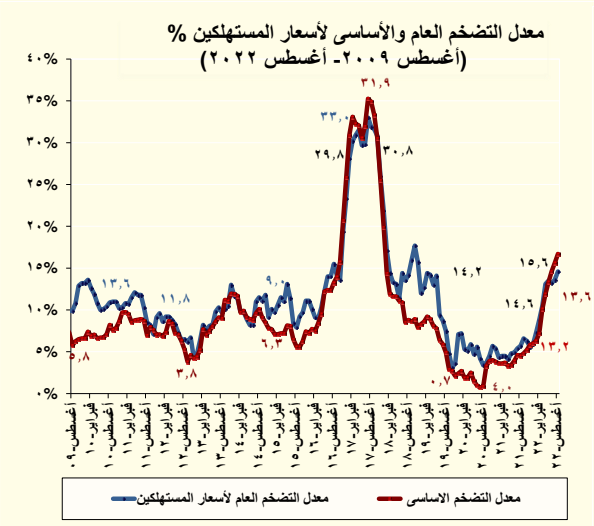

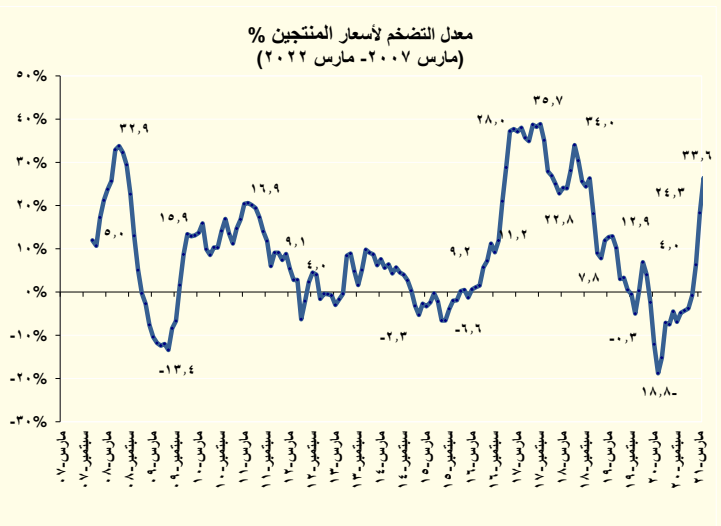

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع بشكل متباطئ معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (٦٥٠١ مليار جنيه) بنحو ٢٣,٦٪ في مايو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٣,٨٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بـ٢٤,١٪ في مايو ٢٠٢٢، مقابل ٢٣,٨٪ خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع **المعدل السنوى لنمو الودائع الجارية** بـ٦٣,٤٪ في مايو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٤٥,٦٪ في الشهر الماضي، **وارتفاع بشكل متباطئ المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بـ** ٢٢,٩٪ في مايو ٢٠٢٢، مقابل ٢٣,٥٪ خلال الشهر السابق، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية بـ** ٢١٪ في مارس ٢٠٢٢، مقابل ١٩,٣٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع بشكل متباطئ معدل نمو **المعروض النقدي بـ**٢٢,١٪ في مايو ٢٠٢٢، مدفوعاً بإرتفاع بشكل متباطئ لمعدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بـ ١٣,٧٪

خلال شهر الدراسة، وإرتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بنحو ٣٢,٤٪ خلال شهر الدراسة.

- و قد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** (-٣٠٥ مليار جنيه) بمعدل نمو سنوي بمقدار -٢,٢٪، مقارنة بـ -١,٩٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي لاحتياطات البنك المركزي بنحو -١,٥٪ في مايو ٢٠٢٢، مقابل -١,٤٪ خلال الشهر السابق. كما إنخفضت صافى أصول البنوك بـ-٨,٤٪ خلال شهر مايو ٢٠٢٢، مقابل -٣,٨٪ خلال الشهر السابق. **وقد حقق صافى إحتياطى النقد الأجنبي ٣٥,٥ مليار دولار خلال شهر مايو ٢٠٢٢، مقابل ٣٧,١ مليار دولار في شهر ابريل ٢٠٢٢.**
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية (٦٨٠٦ مليار جنيه)** بنحو ٣٥,٩٪ في نهاية مايو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣٥,٥٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ٢٤,٨٪ في مايو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٤,١٪ خلال الشهر الماضي، وإرتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العائلى بـ٢٤,٦٪ خلال شهر مايو ٢٠٢٢، مقابل ٢٤,٧٪ خلال الشهر السابق.

وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي **(٧٢١٠ مليار جنيه)** –مسجلة ٢٨,١٪ في نهاية مايو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٧,٦٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٠,١٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٨,٧٪ في نهاية مايو ٢٠٢٢.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢ **الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوي** ١١,٢٥٪ و١٢,٢٥٪ و١١,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء على سعر الخصم عند مستوى** ١١,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **حقق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٧,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٢/٢٠٢١. حيث جاء ذلك محصلة الإستقرار النسبى في عجز ميزان المعاملات الجارية عند ١٣,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنة بالعام السابق، وتحقيق ميزان الحساب المالي والرأس مالي تدفقات للداخل بنحو ١٠,٨ مليار دولار مقارنة، بـ١٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث جاءت تلك التطورات في ضوء تأثر الاقتصاد المصرى كسائر بلدان العالم بالموجات التضخمية غير مسبوقة نتيجة لعودة النشاط الإقتصادى للقطاعات التي أغلقت جراء جائحة كورونا والتأثيرات المصاحبة للأزمة الروسية الأوكرانية، والتي أسهمت في الإرتفاع غير المسبوق لأسعار الطاقة والسلع الأساسية العالمية، وكذا سياسات التشديد النقدى التي إنتهجتها العديد من الدول لمحاربة التضخم مما دفع بإرتفاع أسعار فاتورة الواردات لكثير من الدول وكذلك تخارج الإستثمارات الأجنبية من الأموال الساخنة. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**
  - **حقق ميزان المعاملات الجارية عجز بلغ نحو ١٣,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل عجز قدره ١٣,٣ مليار دولار خلال العام السابق) وذلك فى ضوء:**
    - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ٢٢,٥٪ ليسجل ٣٧,٧ مليار دولار (مقابل نحو ٣٠,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات السلعية غير البترولية خاصة الواردات من مستلزمات الإنتاج مثل البوليميرات بروبيلين والمركبات غير العضوية أو العضوية، والواردات من المحاصيل الزراعية وعلى راسها فول الصويا، والقمح، والذرة لإرتفاع الأسعار العالمية، وكذا الواردات من محضرات الصيدلة والشاش والأمصال (في ظل جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا). وعلى النحو الاخر، إرتفعت الصادرات غير البترولية ولكن بمعدل أقل من الواردات منه، خاصة الصادرات من السلع تامة الصنع وعلى رأسها الأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، والملابس الجاهزة، والأدوية والأجهزة الكهربائية للإستعمال المنزلى، وأجهزة إستقبال للإذاعة التليفزيون.
    - إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي ليسجل ١١,٣ مليار دولار (مقابل ٨,٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

    بينما حد من ذلك تحسن ما يلى:

    - **ارتفاع فائض الميزان الخدمى** بنحو ٤,٨ مليار دولار ليسجل نحو ٧,٩ مليار دولار وذلك نتيجة لما يلى:
      - **ارتفاع الإيرادات السياحية** لتسجل ٨,٢ مليار دولار (مقابل ٣,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

- **ارتفاع متحصلات النقل** بمعدل ٢٧,٨٪ لتسجل ٧ مليار دولار (مقابل ٥,٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٦,٩٪ لتسجل نحو ٥,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بمعدل ١,١٪ لتسجل ٣٣,٦ مليار دولار.

  - إرتفاع فائض الميزان التجاري البترولى ليسجل ٤,١ مليار دولار كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى لتسجل ٥,٦ مليار دولار نتيجة لزيادة الكميات المصدرة مع فتح أسواق جديدة في تركيا وأوروبا على رأسها إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وكرواتيا واليونان.

- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي تدفق للداخل بنحو ١٠,٨ مليار دولار مقارنة، بـ١٧,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠٢١،وذلك نتيجة في الأساس لما يلى:**

- **تحول الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر من صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١٦ مليار دولار الى صافى تدفق للخارج بنحو ١٧,٢ مليار دولار تركزت أساساً خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢.**
- **حقق الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٧,٣ مليار دولار، مقابل ٤,٨ مليار دولار العام السابق ومنها ارتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية بمقدار ٣,٩ مليار دولار لتسجل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٩ مليار دولار**، ويأتي ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس الشركات الجديدة او زيادة رؤوس الأموال لتسجل ٢,٦ مليار دولار (منها ٢٠٨,٢ مليون دولار مبالغ ورادة لتأسيس شركات جديدة)، كما ساهم في ذلك ارتفاع حصيلة بيع الشركات والأصول الإنتاجية وصافى التحويلات لشراء العقارات لغير المقيمين. وعلى نحو آخر، سجلت الأستثمارات في قطاع البترول صافى تدفق للخارج بلغ ١,٧ مليار دولار.
- **تحقيق الخصوم الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢١,٥ مليار دولار** في الأساس في ضوء تحقيق بند التغير على إلتزامات البنك المركزى صافى تدفق للداخل بلغ ١٦,٤ مليار دولار، منها ١٤,١ مليار دولار محققة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ **تمثل أغلبها في ودائع من الدول العربية.**